الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر

أ. رسول حميد *

ملخص:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي يعتمد عليها كثيرا في الإصلاحاتالاقتصادية. نظرا لمدور الفعال التي تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي ،فالسياسة النقدية هي التي تحدد الكتلة النقدية وتداولها وكذا حجمها والجزائر تعتبر من واح الدول التي اهتمت بسياستها النقدية، إذ قامت بإصلاحات نقدية واسعة تجلت في قانون النقد والقرض 90_10. ومختلف التعديلات التي طرأت عليه، حيث نجد أن كل تعديل تخللته أهداف معنية للسياسة النقدية وفق أطر حديثة تماشى والمعايير الدولية العالمية .وقد أظهرت نتائج السياسة النقدية نجاعة هذه التغيرات خاصة فيما يتعلق بالأهداف الرسمية كاستقرار لأسعار والاستقرار النقدي.

Abstract :

It is the monetary policy of the most important economic policies that rely heavily upon the economic reforms. Given the active role played by money in economic activity, monetary policy is that money supply determines and circulation as well as the size and Algeria is one of countries, which focused on monetary policy, since the reforms of cash and a broad reflected in the Code of Money and Loan 90 _10. And the various amendments thereto, where we find that each amendment punctuated concerned with monetary policy objectives in accordance with modern global frameworks in line with international standards. The results showed the efficacy of monetary policy, these changes especially with regard to official targets stability rates and monetary stability.

مقدمة:

شهدت الجزائر عدة إصلاحات نقدية أدت إلى تغيير جذري لسياستها النقدية بداية بإصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعطى استقلالية لبنك الجزائر خاصة

* أستاذ مساعد – أ – جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة.

وأن صدوره تماشى وفترة انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ثم تلاه الأمر01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 فالأمر03 11 الذي ألغى قانون النقد والقرض ثم الأمر 10 _04 المعدل والذي أصبح بموجبه اهتمام السياسة النقدية يركز على الاستقرار النقدي،إذ أن هذه الفترة عرفت استقرار معدلات التضخم في مستويات دنيا مقبولة، ثم جاء الأمر 10_04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 والذي نص على استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية إضافة إلى الاستقرار المالي والذي كان مهملا من قبل.

نشير إلى أن هذه القوانين أعطت اتجاهات حديثة للسياسة النقدية خاصة منذ صدور الأمر 10-04 .لذا يمكن تناول هذه الورقة البحثية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات النقدية في الجزائر في تغيير أهداف ونتائج السياسة النقدية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي مختلف الإصلاحات النقدية الحديثة التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر؟
- ماهي أهداف ونتائج السياسة النقدية في ظل هذه الإصلاحات؟

للإجابة على هذه التساؤلاتسنتناول هذا الموضوع في ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه ؛

المحور الثاني: أهداف و أدوات السياسة النقدية على ضوء مختلف التعديلات؛

المحور الثالث: نتائج السياسة النقدية؛

المحور الأول: قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه:

منذ صدور قانون النقد والقرض ، أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر بأهدافها الاقتصادية الحقيقية. عكس ماكانت عليه سابقا في الاقتصاد المخطط، وما طرأ على هذا القانون من تعديلات إنما يعكس الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية.

أولا: السياسة النقدية وفق القانون 90-10 للنقد و القرض :

لقد جاء قانون النقد والقرض بعدة مبادئ من أهمها[1].

1. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 2004، ص: 196-198.

✓ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** أي أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ وفقا لما تمليه هيئة التخطيط وإنما تتخذ على أساس الأهداف النقدية للسلطة النقدية.

✓ **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** وفق هذا المبدأ أصبحت الخزينة لا تستطيع اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل عجزها بلا حدود،فأصبحت هذه العملية تخضع لضوابط، حيث أن البنك المركزي لا يستطيع أن يمنح للخزينة كتسبيق مالي إلا 10% كحد أقصى من الإيرادات العادية لميزانية الدولة للسنة السابقة. ويجب ألا تتجاوز هذه التسبيقات 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة كما يجب تسديدها قبل انقضاء هذه المدة[1].

✓ **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:** بموجب هذا المبدأ أبعدت الخزينة عن تمويل المؤسسات العمومية وأصبح هذا الدور يقتصر على البنوك فقط وبالتالي استعادت هذه الأخيرة مهامها التقليدية، وأصبح منح القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يخضع إلى مايسمى بالجدوى الاقتصادية للمشاريع.

يكمن الهدف الرئيسي لقانون النقد والقرض في توفير أفضل الشروط لنمو اقتصاد منتظم والحفاظ عليه عن طريق إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد .مع التأكد على أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار[2].

ثانيا: السياسة النقدية وفق الأمر 03-11.

جاء الأمر 03-11 بعد أن ظهرت فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري نظرا لضعف آليات الرقابة التي كان يستخدمها بنك الجزائر، وجاء الأمر 03-11 بعد محاولة من السلطة النقدية تكييف نظامها النقدي والمالي مع المقاييس العالمية ،ووضع جملة من الأهداف من أهمها:

1. الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة و مجلس النقد والقرض الذي يمارس صلاحيات تتعلق بالسياسة النقدية[3]؛
2. توسيع صلاحيات مجالس النقد والقرض إذ يخول له الصلاحيات التالية[4]:

---

1. المادة و78 من قانون النقد والقرض
2. محمد لكصاصي الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صدوق النقد العربي أبوظبي، 2004، ص 12.
3. بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين القانون 90-10 والأمر 03-11.
4. المادة 62 من الأمر 03-11.

- إصدار النقد وتغطيته؛
- تحديدوشروط عمليات البنك المركزي فيما يخص خصم السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات؛
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها ويحدد المجلس الأهداف النقدية وكيفية استخدام النقد ووضع قواعد الوقاية.
- عرض المقاصة وبيع وسائل النقد؛
- المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية؛
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات والمالية؛
- تحديد سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف والتنظيم القانوني له وتسيير احتياطات الصرف؛
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك خاصة المتعلقة بتسيير مركزية المخاطر؛
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛
- إنشاء لجنة مستقلة بين بنك الجزائر وزارة المالية لتعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

ثالثا: السياسة النقدية وفقا للأمر 10-04

لقد جاء الأمر 10-04 ليعدل ويتمم الأمر 03-11 وأهم تعديل طرأ عليه هو أن بنك الجزائر لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري[1]. ويعفى بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما كانت طبيعتها[2].

أما أهم جديد جاء به الأمر 10-04 هو التطرق إلى الاستقرار المالي كهدف من أهداف السياسة النقدية لأول مرة ، حيث أن مهمة بنك الجزائر حسب الأمر 10-04 تكمن في الحرص على استقرار الأسعار. باعتباره هدفا أساسيا للسياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي[3].

إن إدراج الاستقرار المالي كهدف من أهداف السياسة النقدية يعكس رغبة السلطة النقدية في التوجه نحو مقاربة الاحتراز الكلي حتى تتماشى مع مستجدات لجنة

1. المادة 09 من الأمر 10_04
2. المادة 32 من الأمر 10_ 04
3. المادة 35 من الأمر 10_04.

بازل III.

المحور الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية على ضوء مختلف التعديلات

أولا: أهداف السياسة النقدية

لقد تطورت أهداف السياسة النقدية منذ صدور قانون النقد والقرض الذي أشارت المادة 55 منه إلى هدف السياسة النقدية. غير أن بنك الجزائر لم يأخذ سوى استقرار الأسعار كهدف رئيسي، ثم تحول هذا الهدف سنة 2001و 2002 إلى الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار[1]. وأمام انفتاح الاقتصاد الوطني بحكم تحرير التجارة الخارجية ،وفي ظل عدم مسايرة البنوك الوطنية لبرامج وعمليات الإقراض كان لزاما على السلطة النقدية أن تغير من استراتيجيتها، وهذا ما تجلى في الأمر 03-11 حيث أن الهدف النهائي للسياسة النقدية محدد في المادة التي تلغي تماما قانون النقد والقرض. التي تنص على أن مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض تتمثل في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف[2].واقتصر هدف السياسة النقدية حينها على الحفاظ على استقرار الأسعار، باعتبارهازيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك[3].ونلاحظ أن هدف إنماء الطاقات الانتاجية تم الغاؤه نهائيا أي إلغاء هدف التشغيل التام. كما تم استبدال النمو المنتظم بالنمو السريع تشجيعا للكم على حساب الكيف.

غير أن الغموض بقي سائدا حول أهداف السياسة النقدية وبقي الهدف الرئيسي هو مراقبة، وتيرة التضخم لأن بنك الجزائر استهدف في برنامجه نسبة تضخم لا تقل عن 3%، وهنا يمكن أن نتساءل عن الجدوى من استهداف هذا المعدل في حين البطالة أخذاك كانت 17%. إن أهداف السياسة النقدية خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة لم تكن موجهة إلى النمو الاقتصادي والتشغيل، لأن تحقيق هذه الأهداف يتبتنسيق محكم بين السياسة الماليةوالسياسة النقدية.

كل ما سبق ذكره من أهداف كان قبل صياغة الإطار القانوني في أوت 2010.لكن الأمر 10-04 أرسى هدف استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة

---

1. محمد لكصاصي، التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر، مداخلة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/10/22.

2. المادة 35 من الأمر 03-11.

3. BANQUE d'ALgerie, evolution economique et monetoire en Algerie, rapport 2003,p 111.

النقدية، وأصبح هدف التضخم محددا مقارنة بالهدف النقدي الكمي المسمى بالهدف الوسيط .الذي يجب أن يساهم في تجسيد استهداف التضخم، كما أضفى إلى الاستقرار النقدي، هدفا اخر تمثل في الاستقرار المالي كوسيلة للإحتراز الكلي وهذا مادعمه النظامين 14-01 و 14-02.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية:

انطلاقا من سنة 2001 أصبحت المنظومة المصرفية تعاني من سيولة مفرطة نظرا للقروض التي كانت تمنحها الخزينة العمومية للبنوك العمومية لضمان إعادة رسملتها والتخفيض الجزئي لديونها وأصبحت المنظومة تعمل خارج نطاق البنك المركزي[1].وذلك بتسجيل:

- انعدام إعادة الخصم؛
- انعدام سحب السيولة الفائضة ؛
- انعدام المناقصات.

- أمام هذا الوضعاتبعتالسلطة النقدية سياسة نقدية انكماشية ،وذلك برفع معدل الاحتياطي الإجباري سنة 2002 إلى 4%[2]. لكن الأمر 03-11 ألغى المادة 93 من القانون 90-10 المتعلق بنظام الاحتياطي الإجباري. لقد بلغت نسبة الاحتياطي الإجباري سنة 2004 حوالي 6%وبقيت ثابتة سنة 2005[3]وتواصل تطبيق هذه الاداة في إطار النظام رقم 02-04 المؤرخ في 04 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإجبارية الدنيا، والذي تشير المادة 18 منه :(أنه في إطار المبادئ المنصوص عليها يحدد بنك الجزائر بموجب تعليمه عند الحاجة الشروط الفعلية لتكوين الاحتياطات الإجبارية).وتم رفع هذا المعدل الى8%سنة 2009 و11%سنة 2011وأخيرا 12%سنتي 2013 و2014.

2. **استرجاع السيولة بوسطة نداءات العروض:** تم إدخال هذه الأداة ابتداءا من 2002 وتعتبر الأداة المفضلة لدى بنك الجزائر وتستعمل هذه الاداة للتنظيم النهائي للسيولة المصرفية في حالة طارئة ومبالغ صغيرة.

3. **التسهيلية الخاصة بالوديعة:** تم إدخال هذه الأداة في 2005 وهي تقنية تسمح

---

1. رسول حميد، العومة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2008، ص، 115.

2. التعليمية رقم 01-2001 المؤرخة في 2001/02/11 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

3 .Banquer D'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2005، p117.

للمصارف بإنجاز ودائع 24 سا/24 سا لدى بنك الجزائر وقد سمحت هذه الأداة بامتصاص مبلغ 49.7 مليار دينار سنة 2005 و456.7 مليار دينار سنة 2006.[1]

وصل المبلغ الإجمالي المسترجع بهذه الأداة سنة 2009 حوالي 11000مليار دينار،[2] وفي سنة 2009 تم تدعيم الاطار التنظيمي لهذه الأدوات وتجلى ذلك في النظام 09-02المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات وادوات السياسة النقدية.

إن الأدوات السالفة الذكر تعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة واستعماله لهذه الأدوات مبرر بسهولة تطبيقها أمام الوضعية المفرطة للسيولة.

بالإضافة إلى هذه الأداة هناك أدوات أخرى تتمثل في دخول البنك المركزي إلى السوق النقدية وكذا أداة اعادة الخصم . حيث أنه:" يمكن لبنك الجزائر حسب الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض أن يتدخل في سوق النقد وان يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو يمنح تسبيقات ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العملية لصالح الخزينة.[3]

كما قام بنك الجزائر سنة 2013 بإدخال اداة جديدة تتمثل في استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر بمعدل فائدة 1,5%.، لأن وسيلة إعادة الخصم ومناقصات العروض لا يعتمد عليها بنك الجزائر حاليا.[4]

4.**سياسة سعر الخصم:** يمكن تحليله من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): تطور سعر الخصم خلال 2000 إلى يومنا هذا

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	.....إلى يومنا هذا
معدل الخصم	7.5	6	5.5	4.5	4	4	4	4.....

المصدر: بنك الجزائر اعتمادا على مختلف التقارير.

نلاحظ أم معدل إعادة الخصم عرف انخفاضا مستمرا، واستقر انطلاقا من سنة

1. رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص 118.
2. محمد لكصاصي، مرجع سبق ذكره، ص 12.
3. المادة 04 من الامر 03-11.
4. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2013 ، ص 147-148.

2004 في حدود 4% إلى يومنا هذا ويعود ذلك إلى عدم لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لإعادة التمويل وذلك بسبب السيولة المفرطة التي ميزت هذه المرحلة كما أن البنك المركزي لم يوقف هذه الأداة وإنما أهملها لأن الأدوات الجديدة المستخدمة تعتبر اكثر فعالية في امتصاص السيولة.

المحور الثالث: نتائج السياسة النقدية

سنتطرق إلى أهم النتائج المتعلقة بالكتلة النقدية وكذا الاختلالات الاقتصادية الأخرى.

أولا: تطور التكلة النقدية ومركباتها: سيتم توضيح ذلك في الجدولين التاليين:

جدول رقم (02): تطور الكتلة النقدية **(الوحدة: مليار دج)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
M^2/PIB	49.3	58.3	65.1	65.1	61	55.4	58.8	64
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
M^2/PIB	62.7	71.5	67.7	67.8	67.8	71.6	79.4	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مختلف تقارير بنك الجزائر

جدول رقم (03): تطور مكونات الكتلة النقدية للفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دج

البيان / السنة		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نقود متداولة	المبلغ	484.5	577.2	664.4	781.2	882.5	921	1081.4	1284,5
	%	10.11	19.13	15.16	17.54	19.81	19.9	21.38	18,74
ودائع تحت الطلب	المبلغ	467.5	554.9	642.2	719.6	1286.2	1224.4	1750.5	2570.4
	%	26.9	18.69	15.73	12.05	22.8	26.42	17.4	46,8
الإيداع CCP	المبلغ	96.2	106.4	109	130.1	158.3	276	335.8	378,7
	%	0.64-	10.6	2.82	18.92	23.02	23.68	21.66	12;77
M_1	المبلغ	,21048	123.5	1416.3	1630	2160.5	2421.4	3167.6	4233.6
	%	15.79	18.15	14.35	15.16	20.8	23.65	24.47	

شبه النقد	المبلغ	974.3	1235	1485.2	1723.9	1577.5	1736.2	1766.1	1761.0
	%	10.19	26.75	20.26	16.09	8.5	8.6	10.01	12,77
M_2	المبلغ	2022.5	2474.5	2901.5	3354.9	373.8	4157.6	4933.7	5994.6
	%	13.02	22.3	17.3	16.62	11.4	12.6	18.88	21.5
السنوات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
نقود متداولة	المبلغ	1540	1829.4	2098.6	2571.5	2952.3	3204	3658.9	
	%	19,89	18,79	14,71	22,53	14,8	08,52	14,19	
ودائع تحت الطلب	المبلغ	2965.1	2541.9	2804.4	3536.2	3380.2	3564.5	4460.9	
	%	15,35	14,27_	10,32	26,09	04,41_	05,45	25,14	
الإيداع CCP	المبلغ	459.8	572.9	735.5	1034.0	1349	1481.3	1460.4	
	%	21,41	24,59	02.83	40,58	30,46	03,04	01,41_	
M_1	المبلغ	4964.9	4944.2	5638.5	7141.7	7681.5	8249.8	13663.9	
	%	17,3	0,4_	16,4	24,1	07,6	07,39	65,62	
شبه النقد	المبلغ	1991	2228.9	2524.3	2787.5	3333.6	3691.7	4038.7	
	%	13,1	11,9	13,3	10,4	19,5	10,74	09,39	
M_2	المبلغ	6955.9	7173.1	8162.8	9929.2	11015.1	11941.5	13663.9	
	%	16	03.12	13.8	19.9	10.9	8.4	14.4	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مختلف تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول أن معدلات نمو الكتلة النقدية عرفت انخفاضا التقشف المتمثلة في هيكلي الإنفاق العام أمار ارتفاعها سنة 2001 بنسبة 22.3 مقابل 13.2% سنة 2000 فيعود إلى الزيادة في الأصول الخارجية الصافية وكذلك الانطلاق في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي، أما ارتفاع نسبة التغير في نمو الكتلة النقدية سنوات 2007، 2008 ثم انخفاضها فجأة سنة 2009 إلى 03.12% يعود إلى نجاعة الأدوات المستخدمة وهي التسهيلية الخاصة بالوديعة التي تم استرجاع بواسطتها مبلغ 11000 مليار

دج سنة 2009 وكذلك الإجراءات المطبقة في إطار النظام 09-02 المتعلق بعمليات وادوات السياسة النقدية.

أ ما ارتفاع نسبة نمو الكتلة النقدية من جديد إذ بلغت 19.9 % سنة 2011 فيعكس هشاشة الاستراتيجيات المطبقة في ظل البرامج الإنفاقية الضخمة التي عرفتها هذه الفترة ، والزيادات المتتالية للأجور بأثر رجعي والتسهيلات التي منحت للمستفيدين من برامج دعم وتشغيل الشباب خاصة سنة2011. وهذه السياسة المالية التوسعية كان لها تأثير بالغ على السياسة النقدية ويصعب تحليل الارقام في ظل غياب الأهداف المخطط لها بسياستها.

ثانيا: معدل التضخم: منذ صدور قانون النقد والعرض كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار وقد تدعم هذاالهدف في الأمر 03-11 وكذا الأمر 10 -04 ونلاحظ أن معدل التضخم عرف مستويات مقبولة خلال بداية الألفية الحالية وهذا من نتائج السياسة النقدية المطبقة خلال برنامج التعديل الهيكلي حيث نلاحظ أن التضخم بلغ أدنى مستوياته سنة 2000 في حدود 0.3%وهو رقم يكاد يكون مستحيلا حتى في اقتصاديات الدول المصنعة والمتقدمة والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم.

جدول رقم (04): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2014.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم %	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.31	3.68
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل التضخم %	4.86	5.74	3.91	4.89	8.89	3.26	03	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك العالمي ومختلف تقارير بنك الجزائر

إن ارتفاع معدل التضخم سنة 2001 يعود إلى نمو الكتلة النقدية ب 22.3% نتيجة بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي لكن سرعان ما عاد ليسجل انخفاضا ليصل سنة 2002 إلى 1.42%ولكن هذا الانخفاض لم يدم في ظل الاستمرار في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث ارتفع إلى 3.36% سنة 2004 تم مع نهاية تطبيق البرنامج انخفض نسبيا إلى عادية سنة 2008 وهي السنة التي أصبح التضخم يشكل خطرا حقيقيا خاصة انه بلغ بعدها 5.74% سنة 2009 ليصل إلى 8.89% سنة

2012 وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في حجم النفقات الموجهة لاستكمال برنامج دعم النمو. وكذلك إلى سياسة التمويل بالعجز التي انتهجتها الحكومة ابتداء من سنة 2008 حيث بلغ عجز الموازنة سنتي 2008، 2009 حوالي (47.18) و (52.20) مليار دج على التوالي،[1] ونلاحظ أن معدل التضخم انخفض سنتي 2013 و2014 إلى أدنى مستوياته منذ 2007 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المنتجات الغذائية دوليا وكذلك إلى انخفاض الطلب نتيجة نفاذ مدخرات الأسر التي استفادت منها في إطار الزيادات بأثر رجعي للأجور قبل هذه السنوات.

3. **معدلات البطالة:** لم يكن هدف التشغيل من أولويات الحكومة خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي التي عرفت تسريح آلاف العمال فكانت التكلفة الاجتماعية باهضه إذ أن معدلات البطالة قاربت 30 % خلال العشرية السوداء للجزائر.

جدول رقم (05): تطور معدلات البطالة من 2000-2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدلات البطالة %	29.5	28.44	26	23.7	17.6	15.6	15.2	12.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدلات البطالة %	11.3	10.2	10	10	11	09.8	09	

المصدر: بوشنب موسى، مرجع سبق ذكره، ص 97.

بلغت معدلات البطالة عرفت مستويات قياسية ببلوغها سنة 2000 حوالي 29.5 % إلى أن انخفضت إلى 17.6 سنة 2004. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى زيادة الاستثمارات نتيجة تطبيق برنامجالإنعاش الاقتصادي وبداية تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وهذا يثبت التحليل الكينزي، إذ أن زيادة التمويل يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه زيادة الإنتاج ووسط هذه الحلقة تزداد نسبة التشغيل، فتخفض معدلات البطالة وهذا ما يظهره الجدول رقم05 حيث أن معدلات البطالة انخفضت إلى 10.2 %سنة 2009 وفي الفترة النهائية للبرنامج استقرت معدلات البطالة في حدود 10% إلى غاية 2014.

نستنتج أن ما تحقق من أرقام يعود أساسا إلى السياسة المالية المتبعة ولا يعود إلى

---

[1]. بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة معارف، جامعة البويرة، ديسمبر 2015، ص 101.

السياسة النقدية لأن هدفي البطالة والتضخم من منظور نقدي هما متضادان لا يتحققان معا.

الخاتمة:

توصلنا خلال هذه الورقة البحثية إلى أن الإصلاحات النقدية في الجزائر، منذ صدور قانون النقد والقرض أعطت دورا رياديا للسياسة النقدية في الحفاظ على استقرار الأسعار وهذا ما تبرزه المادة 35 في قانون النقد والقرض والأمر 11/03 وكذا الأمر 10-04 حيث أن هذا الهدف هو الهدف الصريح للسياسة النقدية .والذي تحقق فعلا بفضل أدوات السياسة النقدية المطبقة، كل أداة حسب مرحلتها وحسب التشريعات الخاصة بها بدءا بالاحتياطي الإجباري والذي أعطيت له أهمية كبيرة قبل 2005 وبعد هذه السنة أدخلت أداة جديدة أكثر نجاعة وفعالية تتمثل في التسهيلية الخاصة بالوديعة وهي اداة سمحت بامتصاص فائض سيولة ضخم وتعزز تطبيقها أكثر في النظام 09-02 المؤرخ في 26 أوت المتعلقة بعمليات وأدوات السياسة النقدية. وأداة استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر التي بدأ العمل بها سنة 20013.

إن تطبيق هذه الأدوات كان له أثر واضح على حركة النقود، غيرأن التحكم في الكتلة النقدية بواسطة هذه الأدوات شابه نوع من الغموض في ظل البرامج الإنفاقية الضخمة التي اتبعتها الحكومة .والتي تؤدي حتما إلى بوادر تضخمية .لكن السياسة النقدية كانت فعالة في تحقيق هدف استقرار الأسعار. غير أن الاختلالات الأخرى كالبطالة لا يمكن التحكم فيها عن طريق السياسة النقدية ما لم يتم التنسيق مع السياسة المالية جنبا إلى جنب لأن تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي يتطلب المزاوجة بين هاتين السياستين.

قائمة المراجع:

أ_الكتب:

1. لطراش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 2004.

2. بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003.

ب_الرسائل والأطروحات:

3_رسول حميد، العومة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2008.

4_لعزازي حسيبة ،دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي حالةالجزائر مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر،2011.

ج_ التقارير والدوريات والمنشورات:

5_بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة معارف، جامعة البويرة، ديسمبر 2015.

6_محمد لكصاصي الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صدوق النقد العربي أبوظبي، 2004.

7_محمد لكصاصي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، مداخلة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/10/22.

8_بنك الجزائر تقرير حول الظرف الاقتصادي والنقديللجزائر التقرير السنوي2008.

9_بنك الجزائر تقرير حول الظرف الاقتصادي والنقديللجزائر التقرير السنوي2010.

10_بنك الجزائر تقرير حول الظرف الاقتصادي والنقديللجزائر التقرير السنوي2012.

11_بنك الجزائر تقرير حول الظرف الاقتصادي والنقديللجزائر التقرير السنوي2013.

د_القوانين والمراسيم:

12_ الأمر 03-11

13_ الأمر 10.04

14_التعليمية رقم 01-2001 المؤرخة في 2001/02/11 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

2_باللغة الأجنبية:

15-BANQUE d'ALgerie évolution,economique et monetoire en Algerie, rapport 2003.

16 -Banquer D'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2014.

17-BANQUE d'ALgerie évolution,economique et monetoire en Algerie, rapport 2006.